المحاولة الفاشلة لإغتيال مصطفى كمال أتاتورك في إزمير عام ١٩٢٦ – دراسة تأريخية

The Failed Attempt to Assassinate Mustafa Kemal Ataturk in Izmir in 1926 - A Historical Study

أ. م. د. قيس أسعد شاكر حميدي

Assist. Prof. Dr. Qays Asaad Shakir Humaidi

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية صلاح الدين _ قسم تربية سامراء

Ministry of Education / General Directorate of Salah al-Din Education _ Samarra Education Department

kays.assad@gmail.com

٠٧٧٠٢٦٤١٣٥٠

المحاولة الفاشلة لإغتيال مصطفى كمال أتاتورك في إزمير عام ١٩٢٦ – دراسة تأريخية

أ. م. د. قيس أسعد شاكر حميدي

الملخص

أُجهضت الخطة المُعدّة لمحاولة إغتيال رئيس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٦، إذ تم إكتشاف المحاولة من قبل السلطات الأمنية والعسكرية في مدينة إزمير، وقد خطط لمحاولة الإغتيال مجموعة من الوزراء والنواب السابقين في المجلس الوطني التركي الكبير، فضلاً عن الولاة وبقايا أعضاء جماعة حزب الإتحاد والترقي، وعلى الرغم من إكتشاف المحاولة ولكنها ظلت في طور التخطيط فقط دون التنفيذ على أرض الواقع، وقد انكشفت الخُطة بسبب تأجيل ذهاب مصطفى كمال أتاتورك إلى مدينة إزمير، وذلك عَقِب التلغراف الذي أُرسل له من والي المدينة كاظم ديريك بك، إذ أُلقي القبض على (٤ أشخاص) واعترفوا بتخطيطهم لتنفيذ المحاولة، ولكن التحقيقات اللاحقة أظهرت أن هناك مجموعات مُعارضة أوسع تقف خلف المحاولة. ومن اللافت للنظر أن هذه المحاولة جاءت بعد عام من حظر حزب الترقي الجمهوري، في أعقاب ثورة الشيخ سعيد بيران البالوي في جنوب شرق الأناضول عام ١٩٢٥، لذلك بدأت حملات اعتقال واسعة في كل من إسطنبول وأنقرة وإزمير، طالت مؤسسي حزب الترقي الجمهوري المعارض، وغيرهم من الشخصيات العسكرية والسياسية البارزة التي أسهمت مع مصطفى كمال في حرب الإستقلال، إذ حُكم على عدد من الاشخاص المشتركون في المحاولة بالإعدام، بينما حُكم على البعض الآخر بالسجن، في حين تمت محاكمة الآخرين غيابياً وذلك لتواجدهم خارج الأراضي التركية.

الكلمات المفتاحية: حزب الإتحاد والترقي، حزب الترقي الجمهوري، المجلس الوطني التركي الكبير، محاولة الإغتيال في إزمير، محكمة الإستقلال، مصطفى كمال أتاتورك.

Abstract

The plan prepared to attempt to assassinate the President of the Turkish Republic, Mustafa Kemal Ataturk, in 1926 was aborted, as the attempt was discovered by the security and military authorities in the city of Izmir. The assassination attempt was planned by a group of former ministers and deputies in the Turkish Grand National Assembly, as well as governors and remnants of

the members of the Union and Progress Party. Despite the discovery of the attempt, it remained in the planning phase only without being implemented on the ground. The plan was exposed due to the postponement of Mustafa Kemal Ataturk's trip to the city of Izmir, following the telegram sent to him by the city's governor, Kazim Derik Bey. Four people were arrested and confessed to planning to carry out the attempt, but subsequent investigations revealed that there were broader opposition groups behind the attempt. It is noteworthy that this attempt came a year after the Republican Progress Party was banned, following the Sheikh Said Biran Balavi revolution in southeastern Anatolia in 1925. Therefore, extensive arrest campaigns began in Istanbul, Ankara and Izmir, targeting the founders of the opposition Republican Progress Party, and other prominent military and political figures who had contributed with Mustafa Kemal in the War of Independence. A number of people involved in the attempt were sentenced to death, while others were sentenced to prison, while others were tried in absentia because they were outside Turkish territory.

Keywords: Union and Progress Party, Republican Progress Party, Turkish Grand National Assembly, Izmir assassination attempt, Independence Court, Mustafa Kemal Ataturk.

المقدمة

خرج الشعب التركي منتصراً في الحرب العسكرية المتمثلة بحرب الإستقلال الوطنية ١٩١٩_١٩٢٢، ليدخل لاحقاً في حرب أُخرى أكبر وهي الحرب المدنية التي تبناها مصطفى كمال باشا، والمتمثلة بحركة التحديث والتقدم وإقتباس الأنظمة والقوانين الغربية وتطبيقها في الجمهورية التركية الحديثة، وقد كان البعض من رفاق مصطفى كمال في الحركة الوطنية، يعتقدون أن دوره ينبغي أن ينتهي بإنتهاء حرب الإستقلال، وبذلك بدأت معارضتهم لنهجه وإختلافهم معه في وجهات النظر حول الطريقة التي ينبغي أن تدار بها شؤون الجمهورية التركية الحديثة، فضلاً عن ذلك إن رفاق مصطفى كمال باشا وجدوا إن الأخير سيحاول إبعادهم عن المشهد السياسي وجعلهم خارج قبة المجلس الوطني التركي الكبير، لاسيما بعد إنتهاء أعمال الدورة الثانية للمجلس وبدأ إنتخابات الدورة الثالثة المزمع إقامتها عام ١٩٢٧، ومن هنا حولوا القضية إلى أكثر من معارضة، حتى جعلوه عملاً تنظيمياً يهدف إلى تصفيته جسدياً، وذلك من أجل إنتقال السلطة إليهم. وكان مصطفى كمال باشا المتواجد في ولاية بورصة قد خطط في ١٤ حزيران ١٩٢٦ للذهاب إلى باليكسير والبقاء فيها ليوم واحد، ومن ثم الذهاب في ١٦ حزيران ١٩٢٦ إلى إزمير، وقد جاءت

البلاغات التي تفيد أن هناك مؤامرة مُعَدّه لإغتيال مصطفى كمال باشا عند وصوله إلى إزمير في التاريخ المحدد، وكان في مقدمة منظمي الإغتيال: أحمد شكري بك، ومن المتهمين أيضاً ضياء خورشيد بك الذي عُد العقل المدبر لمحاولة الإغتيال، وقره كمال، وقد أعد هؤلاء كل شيء من أجل تنفيذ مخطط الإغتيال أثناء زيارة مصطفى كمال باشا لإزمير، وهذا ما دفع والي إزمير كاظم ديريك بك لإرسال تلغراف إلى مصطفى كمال يُعلِمهُ بالمخطط، ويطلب منه التريث في المجيء إلى إزمير لحين إلقاء القبض على المجموعة، لذلك جرى إلقاء القبض على المنفذين والمخططين ومعهم أسلحتهم، لتبدأ بعد ذلك إجراءات التحقيق التي نتج عنها كشف خيوط وملابسات المحاولة.

وبناءً على كل ما تقدم وقع الإختيار على البحث المعنون: **((المحاولة الفاشلة لإغتيال مصطفى كمال أتاتورك في إزمير عام ١٩٢٦ – دراسة تأريخية))**، وذلك لأهمية الموضوع الذي يبحث في محاولة إغتيال مُنظمة طالت أول رئيس للجمهورية التركية الحديثة، إذ يهدف البحث إلى معرفة هل إن محاولة الإغتيال التي تعرض لها مصطفى كمال باشا كانت حقيقية؟ أم إنها محاولة مدبرة منه لإستخدامها كأداة لتصفية خصومه وإزاحتهم عن طريقه؟، لكي ينفرد بالحكم دون وجود معارضة تعرقل خططه التي يسعى لتطبيقها، والمتمثلة بتنفيذ حركة التحديث الغربية في بُنيّة المجتمع التركي. وقد أُستخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي لعرض الأحداث والوقائع التاريخية التي تناولها موضوع البحث، كما تم تقسيم البحث إلى ملخص ومقدمة وأربع محاور وخاتمة ثُبتت فيها أبرز الإستنتاجات التي وردت في متن البحث، **وكانت محاور البحث مقسمة كالآتي:**

أولاً: محاولات الإغتيال التي تعرض لها مصطفى كمال باشا قبل محاولة إزمير عام ١٩٢٦.

ثانياً: المحاولة الفاشلة لإغتيال مصطفى كمال باشا في إزمير عام ١٩٢٦.

ثالثاً: دور محكمة الإستقلال في التحقيق بمحاولة الإغتيال في إزمير عام ١٩٢٦.

رابعاً: النتائج المترتبة على المحاكمة بمحاولة الإغتيال في إزمير عام ١٩٢٦.

أولاً: محاولات الإغتيال التي تعرض لها مصطفى كمال باشا قبل محاولة إزمير عام ١٩٢٦: جرت محاولات عديدة لإغتيال مصطفى كمال باشا، سواء أثناء حرب الإستقلال أو في السنوات الأولى من تأسيس الجمهورية. **ومن أبرز تلك المحاولات:**

أ_ محاولة الإغتيال في سامسون عام ١٩١٩: عندما وطأت أقدام مصطفى كمال باشا مدينة سامسون Samsun في ١٩ أيار ١٩١٩، غادر المدينة متوجهاً إلى قضاء حافزا Havza وعلى الطريق الرابط بين سامسون ومدينة كواك Kavak، نصب رجل يوناني يدعى ستيلو Stilo مع عشرين شابًا يونانيًا آخر كمينًا في المكان الذي كان مصطفى كمال باشا سيمر منه، وأنتظروا هناك في سيارة مكشوفة يتابعون الموقف، وعندما اقتربت السيارة التي كان اليونانيون يتوقعون وجود مصطفى كمال بداخلها، قاموا بفتح النار وقتلوا ثلاث أشخاص كانوا بداخل السيارة، اعتقادًا منهم أنهم قد تمكنوا من قتل مصطفى كمال باشا، لذا عاد الرجل اليوناني ستيلو ورفاقه إلى سامسون بعد هذه المحاولة، ولكن مصطفى كمال باشا ولإجراء إحترازي أمني كان يعتمد على التمويه في تحركاته ويستقل سيارة أُخرى ليست ضمن الموكب المخصص له، وكانت السيارة التي يستقلها على بعد كيلومترين من سيارات الموكب الرسمي، ومن خلال هذا الإجراء الإحترازي نجا مصطفى كمال باشا من محاولة الإغتيال دون أن يُصاب بأذى ووصل إلى قضاء حافزا، وواصل من هناك جهوده في تنظيم حرب الإستقلال الوطنية. (Arar, 1969, p. 18).

ب_ محاولة الإغتيال في إرضروم عام ١٩١٩: في بداية حرب الإستقلال تعرض مصطفى كمال باشا لمحاولة إغتيال أُخرى على طريق أرضروم Erzurum – سيواسSivas في ٢٩ آب ١٩١٩، إذ إنطلق مصطفى كمال باشا ورفاقه من أرضروم إلى سيواس في ثلاث سيارات، وبعد قضاء يوم في إرزنجان Erzincan واصلوا رحلتهم، ولكن عندما وصل الموكب إلى مدينة جرداكلي Çardaklı في ولاية جانكري Çankırı، تم إيقاف موكبه بحجة إن عصابات تعمل بأوامر من والي إيلازيغ Elâzığ علي غالب، قد قامت بإغلاق الطريق، ولكن مصطفى كمال باشا ورفاقه كانوا قد علموا مسبقًا بالكمين الذي يُعد لهم، لذا تم معالجة الموقف وتأمين الطريق بجهود حيدر آغا وشقيقه ذياب آغا الدرسيميين (تعود أصولهم إلى منطقة درسيم Dersim في ولاية تونجلي Tunceli)، وبذلك تمكن مصطفى كمال ورفاقه

من مواصلة طريقهم نحو سيواس، وبهذا فشلت العصابات في تحقيق هدفها. (Aybars, 1964, p. 23).

ت_ محاولات الإغتيال في أنقرة عام ١٩٢٠:

١_ تم الكشف عن مؤامرة إغتيال أُخرى ضد مصطفى كمال باشا بعد وصوله إلى أنقرة مع لجنة التمثيل السياسي المنتخبة في مؤتمر سيواس، وقد اكتشف هذه المؤامرة نوري بك (الذي يشغل منصب رئيس مخفر محطة قطار أنقرة، وهو شقيق عبدالقادر بك الذي كان قائداً لشرطة أنقرة وقريبًا من مصطفى كمال باشا)، إذ إشتبه نوري بك ببعض الأشخاص الذين نزلوا من القطار القادم من ولاية إسكيشهر Eskişehir بسبب تحدثهم اللغة التركية بشكل غير متقن، لذا قام نوري بك بإستجوابهم وعندما تحدث شخص من بينهم ويدعى تودوري Todori، والذي كان يتحدث اللغة التركية بشكل أفضل من الآخرين، وعندما تعمق نوري بك بإستجوابة وتوجيه الأسئلة له، إعترف تودوري بأنه جاء مع مجموعته لقتل مصطفى كمال باشا، مما أثار غضب نوري بك فوجه لكمة بهيكل البندقية على رأس تودوري وأرداه قتيلاً، عندها إعترف الأشخاص الآخرون بعد ذلك بأن تودوري هو من كان يخطط لقتل مصطفى كمال باشا، بينما كانت مهمتهم تفجير مستودعات الذخيرة في مركز شرطة أنقرة، كما إعترفوا بأن جميع الأوامر صدرت من الزعيم إسبيرو İspiro وهو أحد زعماء عصابة بونتس Pontus الرومية (وهي عصابات مسلحة تشكلت في تراقيا Trakya وسواحل البحر الأسود وسامسون وإزمير İzmir وبورصة Bursa، تم تجنيدها من قبل جمعية بونتس الأرمنية وبمباركة البطريركية المسيحية، وبحماية من دول الوفاق الودي). (Akbıyık, 2002, p. 61_62).

٢_ أحد الأشخاص الذين كانوا يخططون لقتل مصطفى كمال باشا هو أدهم شركس Çerkez (١٨٨٦_١٩٤٨ قائد القوات المتنقلة غير النظامية التي ساهمت في قمع حركات التمرد التي إعترضت طريق الحركة الوطنية التركية)، لاسيما وإن أدهم شركس لم يرغب في الإنضمام إلى الجيش النظامي للحركة الوطنية، وحمل والي أنقرة يحيى غالب بك مسؤولية التمرد الذي نشب في منطقة يوزغات Yozgat وأراد محاكمته، ولكن مصطفى كمال باشا منع أدهم شركس من إطلاق تهديداته وتحدي رجال الحركة الوطنية التركية، لذلك قال

الأخير ((سأقوم بإعدام وتعليق مصطفى كمال باشا على باب المجلس الوطني التركي الكبير))، وعندما جاء أدهم شركس إلى أنقرة، كان مصطفى كمال باشا مريضًا وأستقبله في سريره، وكان أدهم شركس يرغب بالفعل قتل مصطفى كمال باشا خلال هذا اللقاء، ولكنه لم يجرئ على ذلك بسبب تواجد الحراس في كل مكان داخل الغرفة، وأيضًا كان مصطفى كمال باشا ممسكاً بمسدسه الموجود تحت وسادته، للتعامل مع أي طارئ يحدث، وعندما فشل أدهم شركس من تحقيق مبتغاه، غادر غرفة مصطفى كمال باشا وقال له نتمنى لك الشفاء العاجل. (Kandemir, 1955, p. 6).

٣ـ جاء رجل هندي إلى إسطنبول في تموز ١٩٢٠ يدعى مصطفى ساغير Sagir وكانت زيارته بصفته ممثل عن أمير أفغانستان أمان الله خان (١٩١٩_١٩٢٩)، حيث أقام علاقات وثيقة مع القوميين الأتراك وخاصة أعضاء جمعية القره قول (وهي جمعية إستخباراتية حلت بدلاً عن منظمة التشكيلات الخاصة، وقد تشكلت في الأسبوع الأول من تشرين الثاني ١٩١٨، ومن مؤسسيها الأصليين وزير الداخلية والصدر الأعظم وأحد قادة الإتحاد والترقي طلعت باشا)، فضلاً عن ذلك أجرى مصطفى ساغير محادثات سرية مع شيخ الإسلام في إسطنبول دري زاده Dürrizade أفندي، الذي كان يحاول منع الحركة الوطنية المتنامية في الأناضول من تحقيق أهدافها، وقد نجح مصطفى ساغير في إخفاء نيته الحقيقية، وعندما وصل إلى أنقرة في ١١ كانون الأول ١٩٢٠، أُستقبل بحفاوة من قبل مصطفى كمال باشا ورفاقه في الحركة الوطنية، وخلال لقائه مع مصطفى كمال باشا أشار مصطفى ساغير إلى أنه سيقوم بإحضار ثلاث ملايين ليرة ذهبية كدعم وتبرعات من الهنود المسلمين إلى رجال الحركة الوطنية في أنقرة، وشارك مصطفى ساغير في إجتماعات المجلس الوطني التركي الكبير، ولكن بالرغم من كل ذلك لم يثق مصطفى كمال باشا بمصطفى ساغير وظل يتعامل معه بحذر دائم، وفي تلك الأثناء تم فك تشفير المراسلات السرية لمصطفى ساغير من قبل الجهات المختصة، وأُرسلت إلى أنقرة بواسطة مندوب خاص، وبعد هذا التقرير تم الإستيلاء على رسائل مصطفى ساغير وترجمتها، وقد أوضحت الرسائل أن مصطفى ساغير جاسوس بريطاني، بعدها أُلقي القبض عليه وخلال إستجوابه إعترف بأنه جاء إلى أنقرة لقتل مصطفى كمال باشا، وبذلك تمت محاكمته حيث أصدرت محكمة الاستقلال حُكم الإعدام بحقه، وعلى

الرغم من كل الإعتراضات التي توجهت بها الدول الغربية، تم تنفيذ حكم الإعدام على مصطفى ساغير في ٢٤ أيار ١٩٢١. (Ergün, 1995, p. 33_35).

ث_ محاولة الإغتيال في أنقرة عام ١٩٢٤: إستمرت محاولات الإغتيال ضد مصطفى كمال باشا حتى بعد إعلان قيام الجمهورية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣، إذ خطط في عام ١٩٢٤ كل من والي أنقرة السابق عبدالقادر بك (١٨٨١_١٩٢٦)، والنائب السابق في المجلس الوطني التركي الكبير عن ولاية إسطنبول ينيباهتشيلي Yenibahçeli شكري (١٨٨١_١٩٥٣)، وإلياس سامي (١٨٨١_١٩٤٥)، ومسعود دائي Dayı، وإبراهيم أفندي، ومحمد هيمشنلي Hemşinli، وحسين كاهيا Kahya، وعلي عثمان كاهيا، لقتل مصطفى كمال باشا من أجل إلغاء الجمهورية التركية الحديثة، وإعادة تأسيس السلطنة تمهيداً لعودة حكم الدولة العثمانية، ولكن تم إعتقالهم بعد إكتشاف هذه الخطة، وبعد محاكمتهم في محكمة الإستقلال، تم تبرئة كل من مسعود دائي، وينيباهتشيلي شكري، وعبدالقادر بك، وإلياس سامي، ومحمد هيمشنلي، وإبراهيم أفندي، بينما حُكم على علي عثمان كاهيا بالسجن لمدة سنة واحدة فقط، ويعود السبب وراء هذه الأحكام المخففة إلى الخدمات الوطنية البارزة التي قدمها هؤلاء الأشخاص خلال سنوات حرب الإستقلال التركية. (Ali, 1955, p. 8_9).

ج_ محاولة الإغتيال في أنقرة عام ١٩٢٥: دخلت مجموعة من ثلاثة أشخاص أرمنيين يعيشون في اليونان إلى تركيا بشكل متتابع، وذلك عبر تراقيا والإسكندرونة İskenderun ، لتنفيذ محاولة إغتيال ضد مصطفى كمال باشا، وقد أثارت تحركات الأرمني مانوق مانوقيان Manok Manokyan الذي دخل عن طريق تراقيا الشكوك، لذا تم تتبعه من قبل رجال الشرطة، إذ إنتقل مانوقيان من إسطنبول إلى إسكيشهر للقاء أصدقائه، وبذلك تم إعتقاله وإستجوابه من قبل الشرطة، وبعد الإستجواب تم تحويل مانوقيان إلى محكمة الإستقلال في أنقرة، وأثناء المحاكمة اعترف مانوقيان بجريمته وكشف أن زميليه الآخرين سيأتيان من أضنة Adana إلى إسكيشهر، وبعد ذلك سيتوجهون إلى أنقرة لتنفيذ محاولة إغتيال مصطفى كمال باشا، وبذلك تم إعدام مانوقيان بعد المحاكمة، ولكن لم يتم العثور على أي أثر للمتهمين الآخرين الذين وردت أسمائهم في إعترافات مانوقيان. (Çelik, 2004, p. 91).

ثانياً: المحاولة الفاشلة لإغتيال مصطفى كمال باشا في إزمير عام ١٩٢٦:

أ_ جولة مصطفى كمال باشا في المدن التركية قبل إكتشاف محاولة الإغتيال: عند حلول فصل الربيع في تركيا عام ١٩٢٦ قرر رئيس الجمهورية التركية مصطفى كمال باشا القيام بجولة تفقدية لمعظم المناطق السياحية في تركيا، إذ شملت الجولة مناطق جبال طوروس شرقاً ومناطق بحر إيجة غرباً، كما شملت أيضاً مناطق بحر مرمرة والبحر المتوسط، وقد غادر مصطفى كمال أنقرة في ٦ أيار ١٩٢٦. (Atatürk, 2002, p. 605). وكانت بداية محطات الرحلة بالتتابع إلى مدن إسكيشهر وأفيون قره حصارAfyonkarahisar وقونيا Konya وأضنة، بينما كانت محطات رحلته الثانية إلى مناطق طرسوس Tarsus ومرسين Mersin وسليقية Silifke، حيث قضى هناك مدة إستراحة وإستجمام لينعم بمناخ البحر المتوسط. (İnönü, 1987, p. 200)، وبعدها أكمل جولته في بقية مناطق جنوب تركيا، حيث ذهب إلى بيلجيك Bilecik وبعدها الى كيمليك Gemlik وموداني Mudanya وبقي فيها مدة من الزمن ليرتاح قليلاً (ErgünAybars, 2000, p. 238)، ثم أكمل جولته في مناطق بحر إيجة وذلك بذهابه من بورصة إلى باليكسير Balıkesir في ١٤ حزيران ١٩٢٦، إذ بقي فيها يوماً واحداً، وكان من المفترض أن يُغادر إلى إزمير في اليوم التالي، ولكن كاظم ديريك Dirik والي إزمير (خلال المدة ١٩٢٦_١٩٣٥)، أرسل برقية عاجلة إلى مصطفى كمال باشا أبلغه فيها بأن هناك محاولة مدبرة لإغتياله، إذ تم القبض على أحد المخططين للمحاولة، وان البقية يتم البحث والتحري عنهم، لذا طلب كاظم ديريك من مصطفى كمال باشا تأجيل المجيئ إلى إزمير لبضعة أيام، وعلى إثر هذه البرقية قرر مصطفى كمال باشا تأجيل زيارته إلى إزمير حيث قضى يوم ١٥_ ١٦ حزيران في باليكسير، ولكنه بقي على متابعة وإطلاع تام بمجريات المحاولة، كما جرى إبلاغ رئيس الوزراء عصمت إينونو İnönü (الذي أصبح الرئيس الثاني للجمهورية التركية ١٩٣٨_١٩٥٠) بأنباء محاولة الإغتيال. (Aydemir, 1999, p. 262_263).

ب_إكتشاف مخطط محاولة الإغتيال: كانت هذه المحاولة مخططاً لها من قِبل مجموعة تشمل وزراء سابقين وأعضاء في المجلس الوطني التركي الكبير وبعض ولاة المدن، ولكن تم إحباطها قبل الشروع بتنفيذها, وتعود قضية التخطيط للمحاولة إلى شهر كانون الأول ١٩٢٥، إذ كان من المفترض إجرائها في منطقة قواقلي دره Kavaklıdere في ولاية موغلا

Muğla جنوب غرب تركيا، وتحديداً في منزل المقدم عارف آييجي Ayıcı بك (١٨٨٣_١٩٢٦ وهو أحد رفاق مصطفى كمال باشا في الحركة الوطنية التركية) (Sönmez, 1994, p. 56)، إذ تسربت أنباء هذا المخطط من خلال حديث جرى بين النائب في المجلس الوطني التركي الكبير عن ولاية إرزنجان ثابت بك (١٨٨٢_١٩٦٠) والنائب عن ولاية إزميت İzmit أحمد شكري بك (١٨٧٥_١٩٢٦)، حيث كان كلاهما يتحدثون في جلسة خاصة في أنقرة، وكانت هذه الجلسة تتخللها أجواء خاصة لشرب الخمر، وقد تسرب الشك إلى قلب ثابت بك عن موضوع محاولة الإغتيال، وقام بإبلاغ حسين رؤوف أورباي Orbay (١٨٨١_١٩٦٤ أحد رجال الحركة الوطنية المقربين من مصطفى كمال باشا)، وبدوره قام الأخير بإبلاغ النائب عن ولاية أوردو Urdu فائق بك (١٨٨٤_١٩٦٧) شقيق ضياء خورشيد Hurşit (١٨٩٢_١٩٢٦ الذي يعتبر العقل المدبر لمحاولة إغتيال إزمير)، وعلى الرغم من الحديث عن هذه المحاولة، ولكنه لم يتخذ أي إجراء لإعتقاد الجهات المخططة لها إن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه على الإطلاق، لذلك تقرر تأجيل المحاولة لعدم بلورة فكرتها بشكل محكم. (Ergün, 1995, p. 423_424).

قررت الجهات المخططة لتنفيذ المحاولة إجرائها أثناء تواجد مصطفى كمال في ولاية بورصة، ولكن تم تأجيلها لحين ذهابه إلى إزمير، وفي ١٤ حزيران ١٩٢٦ أرسل والي إزمير كاظم ديريك برقية إلى مصطفى كمال باشا طلب منه تأجيل مجيئه إلى إزمير، لوجود مخطط لإغتياله، ويبدوا إن تأخر وصول مصطفى كمال إلى إزمير أثار شكوك وقلق بعض الجهات المخططة للمحاولة من إكتشاف الحكومة لها، مما دفع السائق شوقي الكريتلي Giritli (وهو أحد الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى جزيرة كريت Crete، والمخطط له أن يقوم بتهريب الأشخاص الذين سينفذوا محاولة الإغتيال بواسطة قارب إلى جزيرة خيوس Chios اليونانية) إلى إرسال برقية إلى والي إزمير في ١٥ حزيران ١٩٢٦ يوضح فيها معلومات عن خطة المحاولة، (Avcı, 2007, p. 90). وبعد إكتشاف الخطة تم القبض على أربع أشخاص وإعترفوا بتخطيطهم لهذه المحاولة، إذ تحركت شرطة إزمير للقبض على الأشخاص المذكورين في البرقية وهم كل من: ضياء خورشيد الذي كان متواجد في فندق غافارزادا Gaffarzâde في إزمير، حيث وجدت بحوزته الأسلحة والقنابل التي كان يخفيها

تحت سريره، كما تم إعتقال إسماعيل لاز Laz ويوسف الجورجي Gürcü وحلمي تشوبر Çopur في فندق راغب باشا، كما أُلقي القبض على أديب صاري عفا Efe Sarı (١٨٨٢_١٩٢٦) في فندق بريستول Bristol في إسطنبول. (Erman, 1971, p. 96).

وكانت الخطة تتضمن إغتيال مصطفى كمال باشا في شارع كيميرالتي Kemeraltı في إزمير، وذلك عندما تبطئ سيارته الدوران عند مفترق الطرق، إذ كان من المفترض أن يُلقي ضياء خورشيد قنبلة على سيارة مصطفى كمال من إحدى غرف فندق غافارزادا الذي كان يقيم فيه، بينما يُطلق النار على السيارة أيضاً من محل الحلاقة الذي يقع أسفل الفندق، وذلك عن طريق يوسف الجورجي وإسماعيل لاز، وكان من المخطط أيضًا أن يؤمن لهم حلمي تشوبر الهروب بسيارة تنتظرهم في الشارع الجانبي للفندق، عند التقاطع المؤدي لشارع باش دوراك Baş Durak (الذي يعرف اليوم بشارع أنافارتلار Anafartalar)، وشارع الحكومة (الذي يعرف اليوم بالشارع ٨٥٣)، ومن ثم الهروب بواسطة القارب الذي يستقله شوقي الكريتلي إلى جزيرة خيوس اليونانية (Gologlu, 1972, p. 44).

وبعد إن أمضى مصطفى كمال باشا ليلة ١٥_١٦ حزيران في باليكسير، واصل جولته ووصل إلى إزمير في اليوم التالي للحصول على مزيد من التفاصيل حول المحاولة، وقد أعلن والي إزمير عن مخطط المحاولة في ١٧ حزيران، كما أُعلن عنها بشكل رسمي للرأي العام في يوم ١٨ حزيران عندما عنونت صحيفة حاكمية ملية Hakimiyet-i Milliye في إفتتاحيتها خبر مفاده **((محاولة فاشلة لإغتيال سعادة حضرة الغازي))**(الغازي ويعني المجاهد وهو لقب أطلقه المجلس الوطني التركي الكبير على مصطفى كمال باشا بعد الإنتصارات التي حققها ضد الإحتلال اليوناني في معارك حرب الإستقلال، وهذا اللقب كان يطلق سابقاً على سلاطين آل عثمان الفاتحين). (Ergil, 1981, p. 133).

ثالثاً: دور محكمة الإستقلال في التحقيق بمحاولة الإغتيال في إزمير عام ١٩٢٦:

أ_ إطلاع المحكمة على خيوط وملابسات محاولة الإغتيال: غادر فريق محكمة الإستقلال من أنقرة وتوجه نحو إزمير في ١٧ حزيران ١٩٢٦، وقد ترأس هيئة محكمة الإستقلال النائب في المجلس الوطني التركي الكبير عن ولاية أفيون قره حصار علي جتين قايا Çetinkaya (١٨٧٧_١٩٤٩)، وكان من أعضائها النائب عن ولاية غازي عنتاب

Gaziantep علي قيليج Kılıç (١٨٨٥_١٩٧١) والنائب عن ولاية أيدين Aydın (١٨٩٣_١٩٣٤) رشيد غالب بك، والعضو الإحتياطي في المحكمة والنائب عن ولاية ريزة Rize علي زيرا Zırh (١٨٨٨_١٩٥١)، والمدعي العام النائب عن ولاية دنيزلي Denizli علي نجيب كوجوكا Küçüka (١٨٩٢_١٩٤١)، ونظراً لوجود أربع شخصيات من أعضاء المحكمة تبدأ أسمائهم بـ ((علي))، تم تسميتها ((محكمة عليّات)). (Kuzu, 2008, p. 398). وبعد وصول أعضاء محكمة الإستقلال إلى إزمير عُرضت على المدعين العامين والقُضاة في محكمة الإستقلال البرقيات والإعترافات التي تم تدوينها من المتهمين الأربعة المعتقلين، عندها تقرر إعتقال جميع نواب حزب الترقي الجمهوري الذي تم حظره سابقاً، وأُستثني من الإعتقال خالد أكمانسو Akmansu (١٨٨٤_١٩٥٣) النائب في المجلس الوطني التركي الكبير عن ولاية قسطموني Kastamonu، كما جرى تفتيش منازلهم ومصادرة الوثائق الموجودة فيها وإرسالها إلى أعضاء المحكمة في إزمير، فضلاً عن ذلك تقرر إعتقال جميع أعضاء حزب الإتحاد والترقي (الحاكم في العهد العثماني المتأخر ١٩٠٩_١٩١٨)، الذين لم ينضموا إلى حزب الشعب الجمهوري. (Berkes, 1978, p. 480_481).

كشف فريق محكمة الإستقلال بعد إجراء التحقيقات، إن هناك مجموعات معارضة كبيرة تقف خلف محاولة الإغتيال، لذا تم إلقاء القبض على الجُناة بشكل رسمي، ووفقاً لبيان نشرته جريدة حاكمية ملية في ١٨ حزيران، وبالإستناد للقائمة التي قدمتها محكمة الإستقلال إلى وكالة أنباء الأناضول، تم إعتقال (٤٠ شخصًا) في الوجبة الأولى، و (٩١ شخصاً) في الوجبة الثانية من الإعتقالات والتي شملت أشخاص في أنقرة وإزمير وإسطنبول، وبعد معرفة الجماهير بأخبار محاولة الإغتيال التي تستهدف مصطفى كمال باشا، قاموا بتنظيم مظاهرات في مختلف أنحاء تركيا وخاصة في إزمير، تدين وتستنكر هذا الفعل المُشين، الذي يستهدف قائد الحركة الوطنية ومؤسس الجمهورية التركية. (Soyak, 1973, p. 284).

وكان من بين المعتقلين مجموعة من الشخصيات البارزة التي شاركت في حرب الإستقلال مثل كاظم قره بكر Karabekir (١٨٨٢_١٩٤٨)، وعلي فؤاد جبسوي Cebesoy (١٨٨٢_١٩٦٨)، وجعفر طيار إيغيلمز Eğilmez (١٨٧٧_١٩٥٨)، ورفعت بيلي Bele (١٨٨١_١٩٦٣)، وبكر سامي كوندوه Kunduh (١٨٦٧_١٩٣٣)، ورشدي

بك (١٨٧٢_١٩٢٦)، ووزير المالية الأسبق في حكومة الإتحاد والترقي في العهد العثماني جاويد بك (١٨٧٧_١٩٢٦)، وقد حاول رئيس الوزراء عصمت إينونو التوسط من أجل الإفراج عن كاظم قره بكر لأنه نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية، كما إعتقد ببراءته من المشاركة بمحاولة الإغتيال، ولكن أعضاء محكمة الإستقلال رفضوا طلب عصمت إينونو، وبينوا له إن الحصانة لن تحمي الشخص في مثل هذه القضايا مهما علا شأنه، وحتى رئيس الوزراء عصمت إينونو شخصياً يمكن أن يُعتقل إذا لَزِم الأمر، عندها تدخل مصطفى كمال باشا وطلب من عصمت إينونو المجيء إلى إزمير، من أجل متابعة نتائج المحكمة. (Mumcu, 1992, p. 28).

بدأت المحاكمات في ٢٦ حزيران ١٩٢٦ في قاعة سينما الحمراء (بناية المكتبة القومية في إزمير حالياً)، وقد تم تقسيم المتهمين إلى أربع مجموعات: الأولى وتشمل أولئك الذين شاركوا بشكل مباشر في التحريض على تنفيذ محاولة الإغتيال وهي مجموعة ضياء خورشيد ورفاقه الذين قاموا بالترتيب والتخطيط للجريمة، والمجموعة الثانية وتشمل مجموعة من أعضاء حزب الإتحاد والترقي السابقين والذين بقوا خارج النشاط السياسي، فضلاً عن أعضاء حزب الترقي الجمهوري الذي لم يستمر نشاطه السياسي سوى ست أشهر (تشرين الثاني ١٩٢٤_أيار ١٩٢٥)، وتم حظره في أعقاب ثورة الشيخ سعيد بيران البالوي التي أندلعت في جنوب شرق الأناضول (شباط_أيار ١٩٢٥)، والمجموعة الثالثة وتشمل الزعماء المدنيين والقادة العسكريين الذين كانوا في مقدمة المناضلين في حرب الإستقلال مع مصطفى كمال باشا، أما المجموعة الرابعة فتشمل أولئك الذين لم يشاركوا بشكل مباشر في محاولة الإغتيال، ولكنهم كانوا معارضين لمبادئ الثورة التركية وخطوات مصطفى كمال باشا الإصلاحية. (Çavdar, 1999, p. 279).

وبناءً على إعترافات المتهمين قام المدعي العام لمحكمة الإستقلال علي نجيب بك بإعداد لائحة الإتهام، التي تضمنت تفاصيل حول من قام بالتخطيط لمحاولة الاغتيال؟، وكيف؟ ومتى؟ تم التخطيط لها؟، ووفقًا لهذه اللائحة تبيّن إن الخطة الأصلية المُعَدّة لمحاولة الإغتيال كانت تقترح تنفيذها في أنقرة، إذ تحرك من إسطنبول نحو أنقرة كل من ضياء خورشيد، مع إسماعيل لاز ويوسف الجورجي المدانين سابقًا، وذلك بعد حصولهم على

مساعدة مادية من النائب عن ولاية إزميت أحمد شكري بك، وأقاموا في مقر حزب الترقي الجمهوري كضيوف لعدة أيام، وخلال المناقشات التي جرت في منزل أحمد شكري بك، تم إقتراح بأن يتم تنفيذ الإغتيال في حديقة منزل النائب عارف بك، لأنه يقع على طريق قصر جانقايا Çankaya (مقر الرئيس مصطفى كمال باشا)، ثم تم إقتراح أن يكون التنفيذ في مبنى المجلس الوطني التركي الكبير، أو مبنى مجلس الوزراء، أو وكالة أنباء الأناضول كمواقع محتملة، لاسيما وإن هذه المواقع يتردد عليها مصطفى كمال باشا كثيراً، ولكن فائق بك شقيق ضياء خورشيد عندما علم بالخطة أوقفهم، كما إن ثابت بك هددهم بالإبلاغ عنهم، لذلك تم التخلي عن هذه الخطة، ثم تم التخطيط لتنفيذ محاولة الإغتيال في بورصة، لكن لاز إسماعيل قام بفحص جغرافية المدينة وتأكد أنها غير مناسبة لتنفيذ محاولة الإغتيال فيها. (Feridun, 1955, p. 45_46).

وأخيرًا وقع الإختيار على ولاية إزمير، وبعد حصول ضياء خورشيد، وإسماعيل لاز ويوسف الجورجي، على الذخيرة والأموال اللازمة من أحمد شكري بك في إسطنبول، توجهوا إلى إزمير على متن العُبّارة جولجمال Gülcemal في ١٥ حزيران ١٩٢٦، وعند وصولهم بدأوا الإستعدادات في تهيئة التجهيزات اللازمة لتنفيذ المحاولة، وعن طريق الرسالة التي قدمها أحمد شكري بك تعرف الثلاثة المشاركون في محاولة الإغتيال على أديب صاري عفا، حيث إلتقى هؤلاء الأشخاص في البداية في منزل السائق شوقي الكريتلي، وناقشوا خطة الإغتيال بمشاركة حلمي تشوبر (الذي كان يعمل وكيل في مزرعة أديب صاري عفا)، وكل هذه الخطة تم الكشف عنها بفضل البرقية التي بعثها شوقي الكريتلي إلى والي إزمير كاظم ديريك. (Karal, 1971, p. 244).

ب_ إستجواب المتهمين في محاولة إغتيال إزمير عام ١٩٢٦: بعد قراءة لائحة الإتهام، تم إجراء الإستجواب الأول لضياء خورشيد، الذي أوضح أنه خطط لمحاولة الإغتيال مع والي أنقرة السابق عبدالقادر بك، وأنهم إتصلوا بالنائب عن ولاية إزميت أحمد شكري بك للحصول على الدعم المالي وذلك لعدم توفر المال لديهم، كما ذكر ضياء خورشيد أيضًا أنهم خططوا سابقًا لمحاولات إغتيال في أنقرة وبورصة ولكنهم لم يتمكنوا من تنفيذها، وقام بشرح جميع التحضيرات والإستعدادات التي أجروها للمحاولة، وتوافقت إعترافاته مع إعترافات

إسماعيل لاز ويوسف الجورجي وحلمي تشوبر الذين تم إستجوابهم لاحقًا، وبعد إستجواب حلمي تشوبر تم إستجواب أديب صاري عفا، الذي أوضح أن سبب مغادرته إلى إسطنبول قبل يوم من محاولة الإغتيال كان لشعوره بإكتشاف أمر المحاولة من قبل السلطات، وقال أيضاً أن أحمد شكري بك حرضه على المشاركة في الإغتيال وأعطاه الأموال اللازمة، في المقابل أنكر العقيد راسم بك وعابدين بك (١٨٩٠_١٩٢٦) أي علاقة لهما بالمؤامرة. (Okyar, 1980, p. 447_448).

ووفقًا لإفادة فائق بك شقيق ضياء خورشيد فإن حسين رؤوف أورباي أخبره عن محاولة الإغتيال، وبدوره علم حسين رؤوف أورباي بالمحاولة من ثابت بك وطلب منه التدخل لمنع حدوثها، وقال فائق بك أنه إطمأن لكلام شقيقة ضياء خورشيد بعد إن أنكر تخطيطه لهذه المحاولة، وأضاف فائق بك إن حسين رؤوف أورباي قد أخبر كاظم قره بكر ورفعت بيلي بالأمر، ولكنهم قللوا من أهمية الموضوع واعتبروه مجرد إشاعة ولم يتخذوا أي إجراء بحقه. (Özkaya, 1991, p. 67).

وعند إستجواب أحمد شكري بك أنكر أي علاقة له بمحاولة الإغتيال، وأدعى أنه تعرف على ضياء خورشيد بالصدفة ولا يعرف إسماعيل لاز على الإطلاق، كما نفى أحمد شكري وجود أي رسالة تتعلق بالتخطيط لمحاولة الإغتيال، ولكن العقيد راسم بك أكد بأنه كتب الرسالة بناءً على طلب أحمد شكري، لأن الأخير كان في حالة سُكر شديد، كما ذكر ضياء خورشيد أن الرسالة التي أرسلها إلى أديب صاري عفا تتعلق بتجارة التبغ، وعندما قامت المحكمة بمواجهتهما مع بعضهما، نفى أديب صاري عفا كلام ضياء خورشيد وأكد إن الرسالة التي بعثها له الأخير تتعلق بمحاولة الإغتيال. (Mahmut, 1972, p. 189).

وعند إستجواب عارف بك قال إنه تعرف على ضياء خورشيد وإسماعيل لاز في الكازينو، ولم يستضفهم في منزله، نافياً أي علاقة له بالمؤامرة، ولكن عند قيام المحكمة بمواجهة إسماعيل لاز مع عارف بك وجهاً لوجه، قال إسماعيل لاز إن عارف بك إستضافهم في الكازينو ولكنهم ذهبوا إلى منزله بسيارته الخاصة، وعلى الرغم من إنكار عارف بك لهذه الحادثة، ولكن إفادات سائقه الشخصي وخادمته عائشة هانم أكدت رواية إسماعيل لاز. (Atay, 1980, p. 402)، ومن جهة أخرى، قررت محكمة الإستقلال براءة

نواب المجلس الوطني التركي الكبير عن ولايات: بورصة عثمان نوري (١٨٧٨_١٩٣٥)، وطرابزون Trabzon أحمد مختار بك (١٨٧١_١٩٥٨)، وأرضروم منير خسرو Hüsrev(١٨٩٠_١٩٥٥)، وإزميت مصطفى بك (١٨٧٢_١٩٤٠)، وقسطموني خالد أكمانسو بك، وقارص Kars عمر بك (١٨٧٤_١٩٥٧)، وصهر أديب صاري عفا الدكتور مصطفى شوكت، وأصدرت المحكمة قرارها بالإفراج عنهم لعدم وجود علاقة تربطهم بمحاولة الاغتيال. (Ergün, 1995, p. 424).

نُشرت لائحة الإتهام التي أعدها المدعي العام علي نجيب بك في ٣٠ حزيران ١٩٢٦، وتضمنت أسماء القادة العسكريين وغيرهم من المتهمين عدا الجُناة الرئيسيين المخططين لتنفيذ المحاولة، وقد أوضحت لائحة الإتهام إن هؤلاء الأشخاص لهم صلة مباشرة بالمشاركة في مرحلة التفكير والتخطيط للمؤامرة، والبعض منهم كان على علم بها، لذا بدأ إستجواب القادة العسكريين في ٣ تموز ١٩٢٦، وبعد تكرار ثابت بك لشهادته السابقة، أكد رشدي بك أيضاً عدم علاقته بمحاولة الإغتيال وأنه سمع بها من ثابت بك، كما أضاف أن أحمد شكري بك كان مهتمًا كثيراً بمحاولة الاغتيال. (Kocahanoğlu, 2004, p. 41). وقال كاظم قره بكر باشا في استجوابه إنه لم يكن لديه أي علم بمحاولة الإغتيال، وإنه لو كان يعلم بذلك لقام بإبلاغ السلطات الحكومية، وأضاف أنه لا يعلم بوجود أحد من أعضاء حزب الترقي الجمهوري قد خطط لإغتيال مصطفى كمال باشا، ولو كان يعلم بذلك لقام بإغلاق الحزب بنفسه قبل أن تبادر الحكومة إلى إغلاقه وحظر عمله السياسي، وأكد علي فؤاد جبسوي أيضًا عدم علاقته بمحاولة الإغتيال، موضحًا أنه لم يأخذ الحديث الذي دار عن محاولة الاغتيال على محمل الجد، لأن الحديث تم التطرق له في جلسة خاصة لشرب الخمر، وإن الكلام الصادر من الشخص وهو في حالة السُكر لا يمكن أن يؤخذ بجدية أو يُعّول عليه، فيما أكد رفعت بيلي وجعفر طيار باشا أيضًا أنهما لم يكونا على علم بأي تحضير أو تخطيط لمحاولة الإغتيال ضد مصطفى كمال باشا. (Uğur, 1994, p. 19_20).

تمت محاكمة عدد من المتهمين في قضية محاولة الإغتيال، حيث تم التحقيق مع خالص تورغوت Halis Turgut (١٨٨٦_١٩٢٦) الذي نفى أي علاقة له بالمحاولة،

وعندما تمت مواجهته مع ضياء خورشيد وجهاً لوجه، قال ضياء خورشيد إنه اجتمع معه في إسطنبول بحضور أحمد شكري بك، وناقشوا معاً عملية الإغتيال، وأوضح ضياء خورشيد أن خالص تورغوت كان من المقرر أن يسلمه الأسلحة المطلوبة لتنفيذ المحاولة، ولكنه لم يُسَلّم الأسلحة المتفق عليها، بينما أصر خالص تورغوت على نفي هذه الادعاءات، وفي ٦ تموز ١٩٢٦، نفى وزير المالية الأسبق جاويد بك جميع التهم المنسوبة إليه. (Ergün, 1995, p. 433) .

وبعد هذه التحقيقات طلب المدعي العام علي نجيب بك من أن يتم النظر في الجزء الثاني من المحاولة، والذي يتعلق بالتخطيط لعملية الإغتيال في العاصمة أنقرة، لأنها كانت تهدف لزعزعة الإستقرار الحكومي والنظام السياسي الحاكم، ونتيجة لذلك تم تحويل محاكمة (٩ متهمين) إلى أنقرة، ثم تم إستجواب النائب عن إسطنبول إسماعيل جانبولاط Canbulat (١٨٨٠_١٩٢٦)، الذي ذكر أنه إجتمع في منزل جاويد بك لغرض المطالبة بتقديم مقترحات إلى مصطفى كمال باشا عن طريق قره كمال Kara Kemal (١٨٦٨_١٩٢٦)، وهذه المقترحات تتعلق بإصلاح الأوضاع السياسية والحد من النهج المتفرد في الحكم، والتشاور مع رفاق دربه في النضال الوطني، فيما أوضح أن الاجتماع التالي كان لمعرفة تفاصيل الإجتماع الذي أجراه قره كمال مع مصطفى كمال باشا وما هي النتائج التي توصلوا لها، ولم يكن على علم بأي إجتماع آخر يُخطط لمحاولة إغتيال مصطفى كمال باشا. (Karakoyunlu, 1991, p. 64_65).

طلب المدعي العام علي نجيب بك في ٨ تموز ١٩٢٦ محاكمة غيابية لعدة أشخاص، بينهم النائب حسين رؤوف أورباي، والنائب عن إسطنبول الدكتور عدنان أديوار Adıvar (١٨٨٢_١٩٥٥ وهو زوج خالدة أديب)، والوالي السابق لإزمير رحمي بك (١٨٧٤_١٩٤٧)، إذ أتهمهم المدعي العام أنهم إجتمعوا في منزل رفعت بيلي بعد سماعهم بالتخطيط لمحاولة الإغتيال، وسافروا إلى أوروبا ولم يقوموا بإبلاغ السلطات بهذا المخطط، وقد تم توجيه طلب حضور لهؤلاء الأشخاص المذكورين عن طريق السفارات التركية في البلدان التي يتواجدون فيها، وذلك لغرض تقديم إيفاداتهم بخصوص المعلومات التي يعرفونها

عن محاولة الإغتيال، ولكنهم رفضوا المثول أمام المحكمة للإستماع إلى أقوالهم. (Önder, 1975, p. 194_195).

فيما بعد نفى النائب عن ولاية توقات Tokat بكر سامي كوندوه صلته بالمحاولة، مؤكداً إنه ليس له مصلحة في التخطيط لإغتيال مصطفى كمال باشا، لأنه ليس لديه أي طموح سياسي بسبب عمره المتقدم، وأكد النائب عن درسيم فريدون Feridun فكري (١٨٩٢_١٩٥٨) أن الإجتماع الذي عقدوه مع أحمد شكري بك لم يكن يخطط لإغتيال مصطفى كمال باشا، أما النائب عن مرسين بسيم Besim بك (١٨٨٢_١٩٦٥)، والنائب عن إرضروم نجاتي Necati بك (١٨٨٩_١٩٤٤)، والنائب عن غازي عنتاب حافظ محمد بك (١٨٧٧_١٩٥٩)، والنائب عن أفيون قره حصار كامل أفندي (١٨٧٤_١٩٥٧)، فقد أكدوا أيضاً عدم صلتهم بالحادثة، وتم استجواب النائب السابق عن مرسين صلاح الدين كوسيوغلو Köseoğlu بك (١٨٨٢_١٩٤٩)، الذي أكد إن إجتماعه مع قره كمال كان للتباحث حول أهمية وجود حزب معارض في الحياة السياسية التركية، وعدم تفرد حزب الشعب الجمهوري بالعمل السياسي، وأضاف أن علاقته مع قره كمال كانت فقط للإستفادة من تجربته السياسية، ولا يوجد أي مخطط لإغتيال مصطفى كمال باشا، (İlhan, 2000, p. 227). أما النائب السابق عن إرضروم حسين عوني Avni بك (١٨٨٧_١٩٤٨)، فقد أكد إنه إنضم إلى حزب الترقي الجمهوري بسبب برنامجه السياسي الذي يؤمن بالديمقراطية، وإنه تواصل مع أعضاء الحزب للتشاور في الأمور السياسية فقط، وأعتبر إن فرض الأحكام العرفية وإغلاق مقرات الحزب وحظر نشاطه السياسي أمراً طبيعياً، عند إندلاع الثورات أو الإنتفاضات، وذلك بموجب قانون حفظ النظام أو ما يعرف بتقرير السكون Tokriri Sükün الصادر من الحكومة التركية، وأخيرًا إعترف حافظ محمد بك بوجود علاقة له بمحاولة الإغتيال، وأشار إلى أنه حصل على مساعدة من ضياء خورشيد، وثابت بك، وخالص تورغوت بك. (Tartan, 2003, p. 273_274).

قدم المدعي العام علي نجيب بك في ١١ تموز ١٩٢٦ لائحة الإتهام التي تضمنت أن علي فؤاد جبسوي وأصدقائه كانوا على علم بمحاولة الإغتيال المخطط لها في أنقرة، وإن ثابت بك كان الوحيد الذي حاول منعها، ووفقًا للائحة الإتهام طُلب تنفيذ حكم الإعدام بحق

أحمد شكري بك، والعقيد راسم بك، وضياء خورشيد بك، وإسماعيل لاز، ويوسف الجورجي، وحلمي تشوبر، وحافظ محمد بك، وقره كمال بك، وعبدالقادر بك. (Tekeli, 2002, p. 37)، كما طلب المدعي العام تنفيذ الحكم بالنفي ضد خالص تورغوت بك، وإسماعيل جانبولاط بك، ورحمي بك، والدكتور عدنان أديوار، وحسين رؤوف أورباي، ورشدي باشا. (Kandemir, 1955, p. 103). أما كاظم قره بكر، وجعفر طيار باشا، وعلي فؤاد جبسوي، ورفعت بيلي، والنائب في المجلس الوطني التركي الكبير عن ولاية إسبارطة Isparta جمال باشا المرسينلي Mersinli (١٨٧٥_١٩٤١)، وثابت بك، ومنير خسرو، وفائق بك، وبكر سامي كوندوه، وكامل أفندي، وزكي بك (١٨٨٤_١٩٥٢)، وبسيم بك، وفريدون فكري، وخالد ساغير أوغلو Sağıroğlu بك (١٨٨٠_١٩٤٧)، فقد طالب المدعي العام ببراءتهم وإطلاق سراحهم. (Erman, 1971, p. 26).

رابعاً: النتائج المترتبة على المحاكمة بمحاولة الإغتيال في إزمير عام ١٩٢٦.

أ_ نتائج المحاكمات التي أُجريت في إزمير: إنتهت المحاكمات التي أُجريت في إزمير في ١٣ تموز ١٩٢٦، ومن بين (٤٩ شخصًا) خضعوا للمحاكمة في إزمير، تم إعدام (١٥ شخصاً) كانوا قد تورطوا بشكل مباشر في التحضير لمحاولة الإغتيال، فضلاً عن تستر بعض الأشخاص ممن علِموا بهذه المخططات ولكن لم يبلغوا السلطات الرسمية، والحكم أيضاً على شخص واحد ويدعى وهاب السورمينلي Sürmeneli بالسجن (١٠ سنوات) ثم تم تخفيف عقوبته إلى النفي لولاية قونيا، وإستبعاد (٩ أشخاص) من جلسة المحكمة في إزمير، وذلك من خلال دمج محاكماتهم مع قضية الإتحاديين (جماعة حزب الإتحاد والترقي) التي عُقدت جلسات محاكمتها في العاصمة أنقرة، وهم كل من: إحسان صاغلام Sağlam (١٨٧٦_١٩٤٩), حلمي بك (١٨٨٥_١٩٢٦), جاويد بك, وصلاح الدين كوسيوغلو بك, وقره واصف Kara Vasıf (١٨٧٢_١٩٣١), وحسين عوني بك, ورحمي بك, وحسين رؤوف أورباي، وعدنان أديوار)، وتقرر تبرئة (٢٤ شخصاً) من المتبقين. (Anıl, 2005, p. 156_157).

وكانت أبرز القرارات المتخذة بشأن الوجبة الأولى من المعتقلين المتورطين بمحاولة الإغتيال، وذلك بعد الإستماع لإيفاداتهم في جلسات محكمة الإستقلال المنعقدة في إزمير،

إصدار حُكم الإعدام بحق كل من: ضياء خورشيد, وإسماعيل لاز, ويوسف الجورجي, وحلمي تشوبر, وأحمد شكري بك, وعارف بك, وأديب صاري عفا, وعابدين بك, ورشدي باشا, وحافظ محمد بك, والعقيد راسم بك، أما إسماعيل جانبولاط وخالص تورغوت (على الرغم من الحكم عليهما في البداية بالسجن لمدة ١٠ سنوات، ولكن تم تغيير عقوبتهما إلى الإعدام نتيجة إعتراضهما على قرار المحكمة), وبعد أخذ متعلقاتهم الشخصية وإيداعها في الأمانات، نُفذت عمليات الإعدام بحق المُدانين في مناطق مختلفة من إزمير في ليلة ١٣_١٤ تموز ١٩٢٦، أما قره كمال الذي لم يحضر إلى جلسات المحاكمة أيضًا وبقيّ هارباً لمدة من الوقت، فقد صدر بحقه حكم الإعدام غيابياً، وإنتحر في إسطنبول يوم ٢٧ آب ١٩٢٦، عندما كانت السلطات الأمنية على وشك أن تقبض عليه، أما والي أنقرة السابق عبدالقادر بك الذي لم يحضر إلى المحكمة أيضاً، فقد حُكِم عليه بالإعدام غيابياً، وتم القبض عليه بينما كان على وشك الفرار إلى بلغاريا، لذا جرت محاكمته لاحقاً في العاصمة أنقرة وحُكِم عليه بالإعدام مرة أُخرى، ليتم إعدامه في ليلة ٣١ آب ١٩٢٦، وبعد تنفيذ عمليات الإعدام بحق المُدانين تم نقل جُثثهم إلى المستشفى المركزي في إزمير أولاً، ثم دفنهم في مقبرة كوكلوكا Kokluca بالقرب من قلعة كاديفيكالي Kadifekale التاريخية. (Kılıç, 1994, p. 105_107).

اما من تمت تبرئتهم من محاولة الإغتيال فهم كل من: فائق بك, وثابت بك, وخالد ساغير أوغلو بك, وفريدون فكري بك, وكامل أفندي, وزكي بك, وبكر سامي كوندوه, وبسيم بك, ونجاتي بك, ومنير خسرو بك, وكاظم قره بكر, وعلي فؤاد جبسوي, ورفعت بيلي, وجعفر طيار باشا, وجمال باشا المرسينلي, وأحمد نافذ بك (١٨٨٩_١٩٥٥), فضلاً عن السيدة ناجية نعمت Naciye Nimet من طرابزون. (Cebesoy, 1960, p. 222).

ب_ نتائج المحاكمات التي أُجريت في أنقرة: وصلت لجنة محكمة الإستقلال التي إنطلقت من إزمير في ١٦ تموز ١٩٢٦ إلى أنقرة في اليوم التالي، وذلك لإكتمال التحقيقات الأولية مع المتهمين، وقد غادر المدعي العام علي نجيب بك من ولاية دنيزلي في ٢٨ تموز ١٩٢٦ ووصل بعد يومين وتحديداً في ٣٠ تموز إلى أنقرة، وأعلن بعد وصوله إكتمال لائحة الإتهام بحق المتورطين في محاولة الإغتيال، وذلك تمهيداً لمحاكمة الوجبة الثانية، الذين تقرر

محاكمتهم في أنقرة بدلاً من إزمير، وفي ٢ آب ١٩٢٦ عُقدت جلسة محاكمة المتهمين في مبنى البرلمان القديم في أنقرة، وبحسب لائحة الإتهام فإن عملية الإغتيال قد جرى التخطيط لها بدافع الحقد والكراهية من مصطفى كمال باشا، وهي مدعومة من لجنة سرية تضم بعض أعضاء حزب الترقي الجمهوري المحظور، فضلاً عن الأعضاء السابقون لحزب الإتحاد والترقي، وقد أوضحت محكمة الإستقلال إن هدف أعضاء اللجنة السرية التي يتزعمها قره كمال من هذه المحاولة، يتمثل بإسقاط الحكومة التركية التي يتزعمها حزب الشعب الجمهوري والاستيلاء على السلطة. (Tuncay, 1981, p. 264_265).

بدأت التحقيقات مع كوجوك Küçük طلعت بك وذكر في إفادته، إنه على الرغم من كونه عضوًا سابقاً في حزب الإتحاد والترقي، ولكنه لم يتدخل في أعمال الحزب المتعلقة بالقضايا السياسية والإقتصادية، ثم تم إستجواب كل من سكرتير حزب الإتحاد والترقي مدحت شكري بك (١٨٧٤_١٩٥٦)، ومدير الشرطة الأسبق عزمي بك، ووزير الخارجية الأسبق أحمد نسيمي بك (١٨٧٦_١٩٥٨)، والدكتور حسين زاده Hüseyinzâde علي بك (١٨٦٤_١٩٤٠)، وأيوب صبري أكغول Akgöl (١٨٧٦_١٩٥٠)، وفي الأيام التالية تم التحقيق مع كل من حسين صلاح جيمكوز Cimcoz (١٨٧٥_١٩٤٧)، وسعيد بك، وإبراهيم بك، وجاويد بك، وحسين فهمي بك، وجمال فريد، وفي ١٦ آب ١٩٢٦ تم التحقيق مع مدحت شكري بك، ونائل ينيباهتشيلي Yenibahçeli بك (شقيق شكري ينيباهتشيلي)، وفي ١٩ آب ١٩٢٦ تم محاكمة صلاح الدين كوسيوغلو بك، وقره واصف بك، وحسين عوني بك، وفي اليوم التالي تم إستجواب الصحفي أحمد أمين يلمان Yalman(١٨٨٨_١٩٧٢)، ووفقًا لشهادة إحسان صاغلام بك، إن جاويد بك هو من أدخل قره كمال بك ومدحت شكري بك إلى مخطط عملية الإغتيال. (Tunaya, 1984, p. 609_612).

أعلن المدعي العام علي نجيب بك إكتمال التحقيقات في ٢١ آب ١٩٢٦، تمهيداً لصدور قرارات محكمة الإستقلال النهائية في قضية محاولة إغتيال مصطفى كمال باشا، وقد ذكرت لائحة الإتهام إن حزب الإتحاد والترقي كان ينهب في خزينة الدولة العثمانية، وأنه أدخل الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤_١٩١٨) بناءً على مصالح

ألمانيا، وإن إدارته العُليّا التي كانت بيدها مقاليد الحكم هربت بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ولكن هذه القيادات بقي يراودها طموح العودة للسلطة من جديد، لذلك خططت للعودة إليها وذلك عن طريق تنفيذ محاولة الإغتيال بحق رئيس الجمهورية التركية مصطفى كمال باشا في إزمير عام ١٩٢٦. (Yalçın, 1976, p. 285). وأضافت المحكمة إن الغرض من الإجتماعات التي عقدها جاويد بك في منزله منذُ أيام مفاوضات مؤتمر لوزان في تموز ١٩٢٣، كان يحاول من خلالها الإستيلاء على مقاليد الحكم في تركيا بعد حرب الإستقلال، وذلك من خلال إدخال الأعضاء السابقين في حزب الإتحاد والترقي، إلى المجلس الوطني التركي الكبير كنواب في إنتخابات الدورة الثانية للمجلس (١١ آب ١٩٢٣_١ أيار ١٩٢٧)، والهدف من ذلك إعادة نظام الحكم إلى سابق عهده في أيام السلطنة العثمانية، والقضاء على أي محاولة لإعلان قيام الجمهورية التركية الحديثة، وإذا لم يحدث ذلك الأمر وفشلت الخطة، يتم اللجوء للخطة الثانية من خلال محاولة تقسيم حزب الشعب الجمهوري إلى مجموعتين، الأولى موالية لمصطفى كمال باشا والثانية معارضة له ويتزعمها حسين رؤوف أورباي، وهذا سُيعجل في الإستيلاء على السلطة عن طريق خلق مناخ مناسب يُمهد لهذه الفكرة، لاسيما بعد تأسيس حزب الترقي الجمهوري. (Öztürk, 1994, p. 582).

لذا أسفرت قرارات محكمة الإستقلال المعلنة في ٢٦ آب ١٩٢٦ عن صدور (٤ أحكام) بالإعدام بحق كل من: جاويد بك, وحلمي بك, ونائل ينيباهتشيلي بك, والدكتور ناظم بك السلانيكي Selanikli (١٨٧٢_١٩٢٦)، وتم في ليلة ٢٦ _٢٧ آب ١٩٢٦ تنفيذ الأحكام الصادرة بحق الأشخاص الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام، أمام مبنى السجن العام في سيبيتشي Cebeci (الذي يقع في حي جانقايا القريب من مقرات الحكم وسط العاصمة أنقرة)، وتم دفنهم في باحة السجن، كما صدرت (٦ أحكام) بالسجن لمدة (١٠ سنوات) ولكن تم تغيير الأحكام إلى النفي من البلاد بحق كل من: وهبي بك، وحسني بك، وإبراهيم بك، وأدهم بك، ورحمي بك، وحسين رؤوف أورباي، فضلاً عن صدور حكمين إثنين بالسجن، فيما تمت تبرئة المتهمين الآخرين من الإشتراك بمحاولة إغتيال مصطفى كمال باشا. (Selim, 2005, p. 407).

أما من تمت تبرئتهم فهم: حسين جاهد يالتشين Yalçın (١٨٧٥_١٩٥٧), وقره واصف بك, وعزمي بك, وعدنان أديوار, وكوتشوك Küçük طلعت بك, ومدحت شكري بك, والدكتور حسين زاده علي بك, وأيوب صبري أكغول, وحسين صلاح جيمكوز, ومحمد علي بك, وعزت بك, وسعيد بك, وصالح الريس بك, وسليم بك, وعلي عثمان كاهيا بك, وصلاح الدين كوسيوغلو بك, وحسين عوني بك، وأحمد مختار بك, وحيدر رشيد بك, وغني بك, ووزير الخارجية الأسبق أحمد نسيمي بك. (Nedim, 1993, p. 386).

الخاتمة:

- إتخذ مصطفى كمال باشا بعد محاولة الإغتيال قراراً بتوسيع دائرة الإعتقالات كي يقضي على خصومه، إذ قام والي إزمير كاظم ديريك بك بإعتقال أكثر من (١٣٠ شخص) بتهم متعلقة بمحاولة الإغتيال، وبناءً على معلومات أدلى بها ضياء خورشيد شملت الإعتقالات (٢٢ عضواً) من حزب الترقي الجمهوري، كان من بينهم علي فؤاد جبسوي، وكاظم قره بكر، ورفعت بيلي، وجعفر طيار باشا، وجمال باشا المرسينلي، كما ورد في محاولة الإغتيال اسم حسين رؤوف أورباي وعدنان أديوار ورحمي بك، الذين كانوا خارج تركيا لذلك جرت محاكمتهم غيابياً.
- صدرت أحكام بالإعدام ضد ضياء خورشيد و(١٤ شخصاً) ممن شاركوا مباشرةً في محاولة الإغتيال، وجرى تنفيذ أحكام الإعدام بحقهم في تموز ١٩٢٦، لذا يمكن القول إن محاكمات إزمير لم تكن مجرد وسيلة بيد مصطفى كمال لتصفية خصومه، بل كانت إستعراضاً لقوة مصطفى كمال لترهيب الكادر الذي يعمل معه، وربما إعتقد مصطفى كمال أن الإعتداء على كبرياء الجيش التركي قد يؤدي إلى متاعب مستقبلاً، لأن بعض الباشوات المتهمين في مؤامرة الإغتيال لم يكونوا منفصلين عن الجيش بعد، مثل رشدي باشا والعميد عارف بك الذين صدر بحقهما حكم الإعدام، إذ تم طردهم من القوات المسلحة أولاً، ومن ثم أُعدما شنقاً حتى الموت بدلاً من الرمي بالرصاص.
- تم محاكمة (٤٠ شخصًا) في إزمير خلال المدة ٢٦ حزيران_١٣ تموز ١٩٢٦، إذ حُكم على (١٥) منهم بالإعدام (٢ منهم غيابيًا)، وحُكم على (١) بالنفي، بينما في محاكمة أُخرى جرت في أنقرة خلال المدة من ٢ _٢٦ أب ١٩٢٦، حُكم على (٤) من بين

(٥٧) الذين تم حكمهم بالإعدام، وحُكم على (٦) بالنفي، وعلى (٢) بالسجن، وفي تلك المرحلتين تمت محاكمة (١٣١) متهمًا، وتم الإفراج عن (٣٤) منهم دون الحاجة إلى المحاكمة.

- أُثير الجدل حول القرارات التي إتخذتها محكمة الإستقلال في التعامل مع المتهمين بالمحاولة فيما إذا كانت المحاكات موضوعية، لاسيما وإن هناك عدة ملاحظات وإنتقادات موجهه إلى نظام عمل المحكمة، وأهم هذه الإنتقادات هو إن أعضاء المحكمة شخصيات سياسية من أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير وليسوا من القضاة أو الحقوقيين، وهذا يعني أن الحاكمين والمحكوم عليهم كانوا قبل محاولة الإغتيال شخصيات متنافسة فيما بينها داخل قبة المجلس الوطني التركي الكبير، وبالتالي فإن بعض أعضاء المحكمة سيصدرون قراراتهم بدافع الحقد والغضب والتصفية للخصوم، مما يجعل محكمة الإستقلال غير حيادية، فضلاً عن ذلك فإن من نقاط الإنتقاد الأُخرى الموجهه للمحكمة، هو عدم السماح للمتهمين بإنتداب محامين للدفاع عنهم داخل المحكمة، بحجة عدم وجود وقت كافي لحضور المحامين إلى جلسات المحاكمة، أو الإستماع إلى الثغرات القانونية أو العراقيل القضائية التي ينتهجها المحامون حسب تصريح رئيس المحكمة.
- إن قرارات محكمة الإستقلال لم تخلوا من جنبة سياسية، وذلك من خلال تدخل مصطفى كمال باشا ومساهمته شخصياً في تبرئة أصدقائه القدامى في النضال الوطني، ويمكن القول إن مصطفى كمال باشا صاحب المكانة الكبيرة بين مختلف فئات وطبقات الشعب، وصاحب القيمة الكبيرة بوصفه قائد الحركة الوطنية التركية، من غير الممكن إنه لم يستخدم نفوذه وصلاحياته في التدخل بعمل محكمة الإستقلال، لذا يبدوا واضحاً إن مصطفى كمال إستخدم سلطته في إعتقال رفاق دربه من الباشوات الذين ساهموا معه في الكفاح الوطني، كما إستخدم صلاحياته مره أُخرى لتبرئتهم والإفراج عنهم، ويبدوا إن مصطفى كمال باشا لم يكن يسعى لإعدامهم بل أراد من خلال هذا الإجراء إن يجعلهم بلا نفوذ أو تأثير سياسي أو عسكري.

- على الرغم من صدور قرار محكمة الإستقلال بتبرئة بعض رجال المؤسسة العسكرية والسياسيين المقربين من مصطفى كمال باشا في النضال الوطني، ولكن تم حرمانهم من حقوقهم الشخصية والإعتبارية، فضلاً عن منعهم من ممارسة العمل السياسي من خلال إنهاء عضويتهم في المجلس الوطني التركي الكبير، وكذلك إنهاء وظائفهم العسكرية بإحالتهم على التقاعد وقطع علاقتهم بالجيش إعتباراً من ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٧، ولم يعودوا إلى الحياة السياسية إلا بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك وتولي عصمت إينونو رئاسة الجمهورية التركية عام ١٩٣٨.
- بعد إنتهاء المحاكمات تمت تبرئة جميع الباشاوات بإستثناء رشدي باشا، كما تم الحكم غيابياً على حسين رؤوف أورباي بعقوبة النفي لمدة عشر سنوات، ولكنه في الأساس كان خارج تركيا أثناء صدور الحكم، وعاد إلى تركيا بعد (٩ أعوام) وتحديداً في ٥ تموز ١٩٣٥، وفي ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٩ تم إصدار بيان بتوقيع نائب الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري ورئيس الوزراء الدكتور رفيق صايدام، يبرئ حسين رؤوف أورباي من التهم الموجهة إليه وإلغائها، كما تم إنتخابه نائبًا عن مدينة قسطموني.
- من وجهة نظر الباحث إن الظروف والملابسات التي رافقت المحاولة الفاشلة لإغتيال مصطفى كمال باشا في ١٧ حزيران ١٩٢٦ في إزمير، مشابهة تماماً للظروف والملابسات التي رافقت المحاولة الإنقلابية العسكرية الفاشلة للإطاحة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ليلة ١٥_١٦ تموز ٢٠١٦، لاسيما وإن الأول قد تمكن بعد هذه المحاولة من تحييد خصومه والقضاء على نفوذهم السياسي والعسكري، وهذا ما ممكنه من الإنفراد في الحكم دون مشاكل أو معارضة حقيقية لنهجه في الحكم، بينما نجح الثاني أيضاً في تطهير مؤسسات الدولة والقضاء على الدولة العميقة (أتباع فتح الله غولن) المتغلغلين في مفاصل ومؤسسات أجهزة الدولة التركية، لاسيما في المؤسسة العسكرية والقضائية والأجهزة الأمنية والجامعات التركية، فضلاً عن بقية الوظائف العامة في الدولة، وهذا ما يعطي إنطباعاً على إن كلا المحاولتين كانتا مدبرتين، الهدف منه تصفية الخصوم، والقضاء على أي نفوذ أو تأثير لهم في أوساط المجتمع التركي.

المصادر والمراجع :

1-Akbıyık, Y. (2002). *Türkiye Cumhuriyeti Tarihi.* Ankara: Atatürk Araştırma Merkezi.

2-Ali, K. (1955). *İstiklal Mahkemeleri Hatıraları.* İstanbul: Sel Yay.

3-Anıl, Y. Ş. (2005). *Mahkeme Tutanaklarına Göre İzmir Suikastı Davası.* İstanbul: Kastaş Yay.

4-Arar, İ. (1969). *Atatürk'ün İzmit Basın Toplantısı, .* İstanbul: Emre Yay.

5-Atatürk, M. K. (2002). *Nutuk* . Ankara: Atatürk Araştırma Merkezi.

6-Atay, F. R. (1980). *Çankaya.* İstanbul: Bateş Yay.

7-Avcı, C. (2007). *İzmir Suikastı.* Ankara: Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi.

8-Aybars, E. (1964). *Atatürk Modernleşme ve Laik Demokrasi.* İzmir: İleri Kitabevi.

9-Aydemir, Ş. S. (1999). *Tek Adam.* İstanbul: Remzi Kitabevi.

10-Berkes, N. (1978). *Türkiye'de Çağdaşlaşma.* İstanbul: Doğu-Batı Yay.

11-Çavdar, T. (1999). *Türkiye'nin Demokrasi Tarihi 1839-1950.* Ankara: İmge Kitabevi Yayınları.

12-Cebesoy, A. F. (1960). *Siyasi Hatıralar.* İstanbul: İkinci Kısım.

13-Çelik, A. G. (2004). *Tarihin Yargıladığı Davalar.* İstanbul: Papirüs Yay.

14-Ergil, D. (1981). *Milli Mücadele'nin Sosyal Tarihi.* Ankara: Turhan Kitabevi.

15-Ergün, A. (1995). *İstiklal Mahkemeleri.* İzmir: İleri Kitabevi.

16-ErgünAybars. (2000). *Türkiye Cumhuriyeti Tarihi.* İzmir: Ercan Kitabevi.

17-Erman, A. N. (1971). *İzmir Suikastı ve İstiklal Mahkemeler.* İstanbul: Remzi Kitabevi.

18-Feridun, K. (1955). *Atatürk'e İzmir Suikastından Ayrı 11 Suikast.* İstanbul: Ekicigil Tarih yay.

19-Gologlu, M. (1972). *Devrimler ve Tepkileri.* Ankara: T.T.K. Yay.

20-İlhan, O. (2000). *Atatürk ve İzmir.* İzmir: İzmir Gazeteciler Cemiyeti.

21-İnönü, İ. (1987). *Hatıralar.* İstanbul: Kitap Bilgi Yayınevi.

22-Kandemir, F. (1955). *İzmir Suikastinin İç Yüzü.* İstanbul: Ekicigil Tarih yay.

23-Karakoyunlu, Y. (1991). *Üç Aliler Divanı.* İstanbul: Simavi Yay.

24-Karal, E. Z. (1971). *Türkiye Cumhuriyeti Tarihi.* İstanbul: MEB Yay.

25-Kılıç, S. (1994). *İstiklal Mahkemeleri AdilMiydi.* İstanbul: Emre Yay.

26-Kocahanoğlu, O. S. (2004). *Atatürk'e Kurulan Pusu, İzmir Suikasti'nin Perde Arkası.* İstanbul: Temel Yay.

27-Kuzu, A. (2008). *Atatürk'e Yapılan 41 Suikast.* İstanbul: İnkılap Yay.

28-Mahmut, G. (1972). *Devrimler ve Tepkileri (1924-1930).* Ankara: Gologlu Yay.

29-Mumcu, U. (1992). *Gazi Paşa'ya Suikast*. İstanbul: İnkılap Yay.

30-Nedim, A. (1993). *Ankara İstiklal Mahkemesi Zabıtları 1926.* İstanbul: İşaret Yay.

31-Okyar, F. (1980). *Üç Devirde Bir Adam.* İstanbul: Tercüman Tarih Yay.

32-Önder, M. (1975). *Atatürk'ün Yurt Gezileri.* Ankara: İş Bankası Yay.
33-Özkaya, Y. (1991). *İzmir Suikasti.* Ankara: Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi.
34-Öztürk, K. (1994). *Türk Parlemento Tarihi II. Dönem C. II 1923-1927,.* Ankara: TBMM Vakfı Yay.
35-Selim, K. O. (2005). *Rauf Orbay'ın Hatıraları (1914-1945).* İstanbul: Temel Yay.
36-Sönmez, P. (1994). *Atatürkün Izmir Suiqesdinin Iç Yüzü,.* istanbul: Detay Yayıncılık.
37-Soyak, H. R. (1973). *Atatürk'ten Hatıralar.* İstanbul: Yapı Kredi Bankası 50. Yıl Yay.
38-Tartan, H. (2003). *Atatürk'ün İzmir'i.* İzmir: Tülav Kültür Dizisi.
39-Tekeli, S. (2002). *Atatürk ve Anadolu Ajansı.* İstanbul: AA yay.
40-Tunaya, T. Z. (1984). *Türkiye'de Siyasi Partiler.* İstanbul: Hürriyet Vakfı Yay.
41-Tuncay, M. (1981). *Türkiye'de Tek Parti Yönetiminin Kurulması 1923-1931.* Ankara: Yurt Yay.
42-Uğur, M. (1994). *Gazi Paşa'ya Suikast.* İstanbul: Tekin Yay.
43-Yalçın, H. C. (1976). *Siyasal Anılar.* İstanbul: İş Bankası Yay.